المحاضرة الخامسة

إسهامات المسلمين في الفكر الاقتصادي

3- الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون (1330-1406): هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الخضرمي. هو مؤرخ وعالم ورجل دولة، وأكثر ما اشتهر به كتابه المقدمة، ذو الاسهام الغزير في القضايا الاقتصادية حيث خصص جميع فصول الباب الخامس من هذا الكتاب -إثنين وثلاثين فصلا- لصياغة أفكاره الإقتصادية في مجال نظرية القيمة والمسائل المتفرعة عنها وقد أسماه الباب الخامس في المعاش ووجوهه.

ومن أهم القضايا الاقتصادية التي تعرض لها:

3-1 القيمة: لقد ذكر ابن خلدون في أكثر من موضع في مقدمته بإن العمل هو مصدر القيمة التبادلية للسلعة، حيث قال: **" فلابد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول"**. وبذلك ربط بين قيمة السلعة وقيمة العمل المبذول في صنعها ربطا طرديا، بحيث ترتفع قيمة السلعة كلما ارتفعت قيمة المجهود المبذول في إنتاجها، وتنخفض قيمتها بقلته وانخفاضه. ويبرز ذلك في قوله: "**فاعلم أن ما يفيده الإنسان ويقتنيه من المتمولات إن كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه هو قيمة عمله...وقد يكون مع الصنائع في بعضها مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل، إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمته أكبر".** ويضيف: " **وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظمت أو صغرت. وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس فإن اعتبار الأعمال فيها ملاحظ في أسعار الحبوب، لكنه خفي في الأقطار التي علاج الفلح فيها ومؤونته يسيرة فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح. فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية".**

لقد أوضح (ابن خلدون) بأن قيمة أي سلعة تتحدد بكمية العمل المبذول فيها وبهذا نجده قد وضع الأساس الذي بنيت عليه نظرية القيمة لمن جاء من بعده.

3-2 أنواع القيم عند (ابن خلدون): استطاع (ابن خلدون) أن يفرق بين نوعين من القيم:

- القيمة الاستعمالية: يقول (ابن خلدون): " **إن الحاصل أو المقتنى إن عادت منفعته على العبد، وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي رزقا**". ويلاحظ أن مصطلح الرزق عند (ابن خلدون) يذهب إلى ما اصطلح عليه في الأدبيات الاقتصادية بالقيمة الاستعمالية. وهو ما يحصل عليه الفرد ويخصصه لإشباع حاجاته المباشرة وتحقيق مصلحته الخاصة. مما يجعل نظرة (ابن خلدون) للقيمة الاستعمالية نظرة مستوفية.

- القيمة التبادلية: يقول (ابن خلدون): " **إن الحاصل أو المقتنى إن عادت منفعته على العبد، وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي رزقا...وإن لم ينتفع به في شئ من مصالحه وحاجاته فلا يسمى بالنسبة إلى المالك رزقا، والمتملك منه حينئذ بسعي العبد وقدرته يسمى كسبا"**

ويلاحظ أن النوع الثاني من الأشياء المقتناة التي ذكرها (ابن خلدون) في القسم الثاني من المقولة السابقة لا يكون القصد من اقتنائها هو الاستعمال الشخصي المباشر وإنما القصد منه مبادلتها بغيرها، فهي تدخل في دائرة السلع ذات قيم الاستبدال.

3-3 **نظرة (ابن خلدون) في أنواع العمل:** ينظر إلى العمل من زاويتين:

- من زاوية خلق القيم مباشرة أو خزنها فهو يتكلم عن العمل الظاهر والعمل المستثمر.

إن أصل القيم عند (ابن خلدون) هو العمل- كما سبق ذكره-، والعمل الذي قد يخلق قيمة بصورة مباشرة يسميه نوع يتجسد **ظاهريا** في المكتسبات مثل منتجات البضائع أو قد يكون العمل على شكل قيم متراكمة في منفعة أو منتوج، أي أن هذه المنفعة أو هذا المنتج تبدل فيها الأعمال الإنسانية بشكل متواصل وبفترات مختلفة، أي أنهما حصيلة عمل إنساني سابق **تراكم** فيه إقتناء الحيوان أو النبات أو المعدن، فيقول:**(فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول، لأنه إن كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر وإن كان مقتني من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه، وإلا لم يحصل ولم يقع به إنتفاع).**

- ومن زاوية خلق القيم أصلا أو عدم خلقها يتحدث عن المعاش الطبيعي وغير الطبيعي، فالأول هو العمل المنتج بلغة الإقتصاد اليوم والثاني هو العمل غير المنتج.

لقد أعتبر الزراعة والصناعة والتجارة نشاطات أما القطاعات الخدمية كالنقل ومرافق الصناعات الأساسية فهي في الواقع نشاطات إقتصادية قد تساهم بصورة غير مباشرة في إنتاج القيم. أما جهاز الدولة ونشاط العاملين فيه فلا يدخل ضمن الأعمال المنتجة للقيم.

3-4 الأسعار: السعر هو الأداة التي تستخدم في البيع والشراء أو ما يعبر عنه بالتبادل، أي أن الأسعار هي وسيلة للتعبير عن قيمة السلع والبضائع عند تداولها وقد اعتبر ابن خلدون السعر على أنه التعبير النقدي عن قيمة السلعة.

وقد لاحظ (ابن خلدون) في المدن العديد التي عاش فيها الدور الكبير لعرض السلعة وطلبها ومدى تأثيره على حركية الأسعار هبوطا وصعودا. ويبرز ابن خلدون صحة ذلك من خلال تناوله لأسعار السلع سواء كانت ضرورية أو كمالية بقوله: **"فتفضل الأقوات (السلع الضرورية) عند أهل مصر.. فترخص أسعارها في الغالب".** وتوضح هذه العبارة بان السلع الضرورية غالبا ما تكون أسعارها منخفضة لان غالبية الناس تعمل على إنتاجها لضرورتها، لذلك توجد بشكل أكبر من المطلوب وعندها يزداد عرضها فتنخفض أسعارها.

أما بالنسبة للسلع الكمالية فيرجع في الغالب اقتنائها إلى فئة الاغنياء والمترفين، فهم من يشكل جانب الطالب دون غيرهم عند بن خلدون، ولأن السلع الكمالية ذات خصوصيات جمالية وفنية فإن محترفيها عادة ما يكونون من أصحاب الحرف الموهوبين وهم قلة، وهذا مايجعل عرض هذه السلع قليلا، ولذلك يتجه السعر إلى الارتفاع، نتيجة لقلة عرضها واستعداد الأغنياء والمترفين لدفع السعر المرتفع فيها. ويقول ابن خلدون: "**واما سائر المرافق من الادم والفواكه وما إليها فغنها لا تعمم بها البلوى(قلة طالبيها)، ولا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر اجمعين، ولا الكثير منهم على حين، ثم إن المصدرإذا كان متسحرا موفور العمران كثير حاجات الترف، توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها، كل بحسب حاله، فيقصر الموجود منها على الحاجات قصورا بالغا(زيادة الطلب مع بقاء العرض ثابتا) ويبذل اهل الرفاه والترف أثمانها بإسراف لحلجاتهم إليها أكثر فيقع فيها الغلاء".**

3-5 النقود عند (ابن خلدون): اقد شمل تحليل ابن خلدون للنقود على الوظائف التالية:

– الوظيفة الأولى للنقود أن تكون مقياسا للقيمة. حسب ماورد في قوله: **" إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول"**

– الوظيفة الثانية أن النقود أداة للادخار (مخزن للقيمة): لقوله: **"وهما الذخيرة"** واوضح بانه إذا كان المقصود بها قابليتها للادخار والاحتفاظ بها لفترات زمنية بهدف اجراء المعاملات فلا شك أن النقود بطبيعتها أكثر قابلية لذلك، اما إذا كان المقصود أنها أداة للاكتناز وتحويل القيم العينية إليها لمجرد الاحتفاظ بها والابتعاد عن تشغيلها وتوظيفها فأن هذا مرفوض شرعا.

– الوظيفة الثالثة تعتبر النقود وسيلة للتبادل والاقتناء، يقول ابن خلدون: **" هما القنية لأهل العالم في الغالب" وقال: "هما اصل المكاسب والقنية والذخيرة".**

3-6 الثروة عند ابن خلدون: فرق ابن خلدون بين النقود والثروة في عصره بما يطابق التفرقة المعاصرة في علم الاقتصاد الحديث، إذ اوضح ان ثروة البلاد لا تقاس بكمية النقود التي تملكها كل بلد، بل تتحدد بالقيمة الحقيقية للانتاج. وان كثرة الانتاج بكثرة الأعمال الانسانية، بمعنى أن الاعمال الانسانية هي المصدر الحقيقي للثروة. ويقول في هذا: **"فاعلم ان الاموال من الذهب والفضة والجواهر والامتعة إنما هي معادن ومكاسب مثل الحديد والنحاس والرصاص وسائر العقارات والمعادن والعمران يظهرها بالاعمال الانسانية ويزيد فيها او ينقصها".** ويقول ايضا:" **إن عامة الناس قد يسمعون بان أقطار المشرق مثل مصر والشام بلغ حدا كبيرا من الغنى والترف الاقتصادي ويحسبون ان ذلك لزيادة اموالهم او لأن المعادن الذهبية والفضية اكثر بأرضهم، أو لان ذهب الاقدمين من الامم استاثروا به دون غيرهم، وليس كذلك لان السبب الحقيقي هو كثرة العمران واختصاصه بأرض المشرق واقطاره، وكثرة العمران تفيد كثرة الكسب بكثرة الاعمال"**

بتحليل ما سبق يتبين ان ابن خلدون وضح اهمية الانتاج في تكوين ثروة البلاد ضاربا مثلا بثروة مصر والشام بانها تكمن في الانتاج وليس في توافر المعادن الذهبية والفضية بارض هذه البلاد، وان ثروتها الحقيقية ناتجة عن تطور وازدهار النشاط الاقتصادي والانتاج وكثرة الاعمال الانسانية. وبذلك يكون قد سبق أدم سميث في الاقرار بان ثروة الامم انما اساسها قيم الاعمال الانسانية.

3-7 تقسيم العمل: استخدم ابن خلدون في مناقشته لهذه الفكرة مصطلح التعاون بدلا من تقسيم وتخصيص العمل، وفي تحليلاته المختلفة لتقسيم العمل (التعاون) في كتابه المقدمة يرى ابن خلدون:

– أن تقسيم العمل 'التعاون ضرورة انسانية واجتماعية نابعة من عدم قدرة الفرد الواحد على اشباع كل حاجاته ورغاباته بمفرده. ويقول: " .. **إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء، غير موفية له بمادة حياته منه. ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلاً، فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ. وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري. هب أنه يأكله حباً من غير علاج، فهو أيضاً يحتاج في تحصيله حباً إلى أعمال أخرى أكثر من هذه، من الزراعة والحصاد والدراس الذي يخرج الحب من غلاف السنبل. ويحتاج كل واحد من هذه إلى آلات متعددة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير. ويستحيل أن توفي بذلك كله أو ببعضه قدرة الواحد. فلا بد من اجتماع القدر(جمع قدرة) الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف..."**

–ويبين أن التعاون (الذي يتصمن معنى تقسيم العمل) يؤدي الى زيادة الانتاج الذي يؤدي الى زيادة حجم السكان ومن ثم زيادة اليد العاملة، هذه الأخيرة تكون مؤهلة و أكثر تخصص فيزداد الانتاج مرة اخرى ويفيض (تحقيق فائض) لابد من تصريفه الى الخارج (تصديره)، وهكذا تنمو الاعمال والصنائع ويزدهر البلاد تزيد ثروته.

وفي هذا يقول ابن خلدون" **عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقلٍّ بتحصيل حاجاته في معاشه، وأنهم متعاونون جميعاً في عمرانهم على ذلك. والحاجة التي تحصل بتعاون طائفةٍ منهم تسد ضرورة الأكثر من عددهم أضعافاً. فالقوْت من الحنطة مثلاً لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه. وإذا أنتدب لتحصيله الستة أو العشرة من حدادٍ ونجارٍ للآلات، وقائم على البقر وإثارة الأرض وحصاد السنبل وسائر مؤن الفلح، وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا، وحصل بعملهم ذلك مقدار من القوت، فأنه حينئذٍ قوت لأضعافهم مرات. فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم فأهل مدينةٍ أو المصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم حاجاتهم اكتفي فيها بالأقل من تلك الأعمال، وبقيت الأعمال كلها زائدةً على الضرورات، فتصرف في حالات الترف وعوائده. وما يحتاج إليه غيرهم من أهل الأمصار ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمه، فيكون لهم بذلك حظ من الغنى..".**

– يرى ابن خلدون ان نتيجة تقسيم العمل وهي مضاعفة الانتاج تتحقق نتيجة تقسيم العمل على أساس المواهب المكتسبة للأفراد. لأن الانسان في نظر ابن خلدون إذا تكونت لديه ملكة في صنة او حرفة معينة فقل ان يجيد

معها ملكة اخرى تكون مساوية لسابقتها. وهذا مايدل على ان المواهب او الملكات تتم عن طريق التعلم والتدريب (مكتسبة وليست فطرية). فيقول:" **اعلم ان الصناعة هي ملكة في أمر عملي فكري، بكونه عمليا هو جسماني محسوس، والاحوال الجسمانية المحسوسة نقلها بالمباشرة أوعب لها واكمل، لان المباشرة في الأعمال الجسمانية المحسوسة اتم فائدة، والملكة صفة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد مرة أخرى حتى ترسخ صورته. وعلى قدر جودة التعليم وملكة المعلم يكون حذق المتعلم في الصناعة وحصول ملكته".**

- توصل ابن خلدون الى نوعين من تقسيم العمل: التقسيم الاجتماعي وهو توزيع الأعمال بين الناس، والتقسيم الفني داخل العملية الانتاجية الواحدة موضحا ذلك في عبارة **"قوت يوم من الحنطة".**

3-8 المذهب الحر: يعتبر ابن خلدون من الأوائل الذين طالبوا بابعاد الدولة عن الحياة الاقتصاية، حيث أورد فصولا كاملة في كتابه المقدمة تتحدث عن اضرار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وفصولا اخرى تمنع كل القيود التي تحد من الحرية الاقتصادية (الاحتكار، وفساد المنافسة الحرة). ومن اهم تحليلات ابن خلدون في الحرية الاقتصادية ماورد في كتابه المقدمة الباب الثالث الفصل أربعون" التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية "، حيث يظهر بوضوح دعوة ابن خلدون للحرية الاقتصادية ورفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سواء في ميدان التجارة (التبادل) كتاجر أو في ميدان الانتاج كمنتج وهو ما يعني أنه من أنصار الحرية الاقتصادية الكاملة. كما أنه قدم تحليلا اقتصاديا كاملا يبين فيه الاضرار الناجمة عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتي يمكن اختصارها في النقط التالية:

- اعتقاد الدولة أن تدخلها بؤدي الى زيادة الجبايا وهو غير ذلك؛
- ظهور المنافسة غير المتكافئة بين الدولة والمتعاملين الاقتصاديين؛
- استعمال القوة من طرف الدولة فتشتري بالرخص وتبيع بالغلاء؛
- مضايقة المتعاملين في النشاط الاقتصادي وادخال الضرر عليهم؛
- موت الحافز الاقتصادي بفساد الارباح؛

- تخلي الأفراد عن مزاولة الانشطة لفساد الارباح وموت الحافز؛
- التناقص المضطرد في الوعاء الجبائي وفساده في النهاية؛

4- **الفكر الاقتصادي عند المقريزي (1364-1441):** هو تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، اهتم بدراسة الأزمات الاقتصادية أسبابها وعلاجها، الفساد الإداري وسوء التدبير، النقود والأطوار التي مرت بها والنظم التي تحكمها.

4-1أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية: وضع المقريزي دراسته الأولى عن الارتفاع العام للأسعار، و الأزمات الاقتصادية المتتالية التي عاشتها مصر وبلاد الشام في القرن السابع والثامن والتاسع الهجري. و حدد فيها أسباب هذه الأزمات ومن ثم كيفية معالجتها، والحد من أثارها، وتجنب مثل هذه الأزمات في المستقبل، حيث اعتبر أن أسباب حدوث الأزمات تعود إلى ما يأتي:

أ- **عوامل تتعلق بالطبيعية** : مثل الجفاف،فقد تسبب انخفاض منسوب مياه نهر النيل في نقص الإنتاج الزراعي والحيواني. الذي أسهم بدوره في ارتفاع أسعار القمح والشعير و بقية المنتجات الزراعية و اللحوم والمنتجات الحيوانية.

ب-عوامل تتعلق بالجوانب السياسية والإدارة العامة للدولة: فساد نظام الحكم الإداري والمالي، احتكار السلع داخل السوق، من قبل عدد محدود من إتباع السلطان، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار. يقول المقريزي:" **توصل الجهلاء والظالمين بالرشوة إلى تقلد أعلى مراتب الحكم في الدولة كالمناصب الدينية وولاية الخطط السلطانية من وزارة وقضاء ونيابة وغيرها، واضطرارهم لتسديد ما وعدوا به السلطان من أموال إلى تعجلها من أعضاء حاشيتهم وأعوانهم، فيقرروا عليهم ضرائب تدفعهم أن يمدوا أيديهم إلى أموال الرعايا، الذين يضطرون إلى الاستدانة وبيع ما يملكون من أثاث وحيوان، ففسدت مصالح الناس".**

ج- عوامل تتعلق بسوء السياسة الاقتصادية: يتمثل ذلك في زيادة الضرائب وارتفاع إيجار و أسعار الأرض و غلاء نفقات الحرث والبذر والحصاد و مستلزمات الزراعة. فهذه العوامل، متفرقة ومجتمعة، أدت إلى ارتفاع كلفة

الإنتاج، وهذا ما أدى إلى تراجع كمية المحاصيل الزراعية بشقيها النباتي والحيواني و إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير.

د- عوامل تتعلق بزيادة كمية النقود في التداول نتيجة لطمع الحكام ورغبتهم في مزيد من الثراء عملوا على زيادة إصدار الفلوس النحاسية بكميات كبيرة، مما أسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل حاد لكون زيادة الإصدار النقدي التي كانت تتم لم يكن يقابلها زيادة حقيقية في إنتاج السلع. وهو ما تشير إليه النظرية الكمية للنقود: أي أن المقريزي هو الواضع الأول لأسس بناء هذه النظرية.

4-2 الحلول النقدية للأزمة الاقتصادية عند المقريزي:

أ- ضرورة الرجوع إلى نظام المعدنين الذهب والفضة، مع تثبيت قيمة النقود؛ حيث تكون فيه الدنانير الذهبية والدراهم الفضية هي أساس العرض النقدي، و بالمقابل، تكون الفلوس النحاسية بكميات محددة، لتلعب دورا في تسهيل عملية المبادلات اليومية الجارية ذات القيم الصغيرة.

ب- إدارة وتقيد الإصدار النقدي لكي يستقر المستوى العام للأسعار، يرى المقريزي ضرورة العودة لتقييد التعامل بالنقود الذهبية والفضية، وربط معدل نمو الإصدار النقدي الجديد بمعدل الإنتاج من السلع والخدمات، وما ذهب إليه المقريزي يعني؛ ضرورة وجود غطاء ذهبي للنقود الورقية المتداولة في دولة ما، و هذا يقيد من قدرة السلطة النقدية على إصدار نقدي مبالغ فيه، وبالتالي المحافظة على حجم كتلة النقود المتداولة في تلك الدولة، وبقائها في حالة تتناسب مع حجم الإنتاج.

ج- كما رأى المقريزي أن لا يقوم أرباب السلطة بأي أعمال تجارية، نصح السلطان بعدم القيام بأنشطة تجارية، سدا لأبواب الاحتكار، ولضمان قيام السلطة بما يلزم من سياسات الإصلاح الاقتصادي؛

د- يرى المقريزي أهمية الاعتماد على تنمية التكافل الاجتماعي بين الناس، لما له من دور أساسي في التخفيف من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار، وبالتالي لا بد من الاهتمام به، وتعزيزه وحث الناس عليه .

4-3 التحليل النقدي للمقريزي: قال المقريزي: "**لقد راجت الفلوس النحاسية و التي لم يجعلها الله قط نقدا في قديم الزمان وحديثه ، وكان لرواجها خراب للإقليم، وذهاب نعمة أهل مصر، فالفضة هي النقد الشرعي في العالم، والفلوس إنما هي شيء أشبه بال شيء. ...**"

ومما تقدم يتضح ان المقريزي حصر النقد في الذهب والفضة، واعتبار ما سواهما كالنقود النحاسية سابقا والورقية حاليا نقودا مزورة وبلا قيمة، ولا يمكن الاعتماد عليها لتقييم السلع والخدمات، وقد أكد المقريزي ضرورة وجود نسبة خاصة بين النقود الأصلية (المسكوكة من الذهب والفضة) والنقود المساعدة (المسكوكة من النحاس مثالً).

لاحظ أنه في فترة الأزمات الاقتصادية، و المجاعة، تختفي النقود الفضية والذهبية من التداول وبالمقابل يزداد الطلب على النقود النحاسية بعد أن كان النوعان يوجدان جنبا إلى جنب في التداول في فترات الرخاء فسر ذلك أن للمعدن النفيس يعتبر نقدا جيدا يقوم الناس باكتنازه ، أما الفلوس النحاسية فتصبح نقدا رديئا يميل الناس إلى تداوله ودفع ثمن السلع من خلاله، وبذلك تطرد الفلوس النحاسية(النقود الرديئة) النقود الجيدة(النقود النفيسة) وتحل محلها في التداول.(العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، وهو ما يعرف بقانون جريشام)، ولكن المقريزي سبق بذلك توماس جريشام بحدود أكثر من مئة وثالثة وخمسين عاما. حيث وضع جريشام قانونه في عام 1558م بينما المقريزي تحدث عن ذات الفكرة عام 1405م.

كما أشار إلى أن المستوى العام للأسعار يتناسب طردا مع كمية النقود النحاسية في التداول، حيث كلما زادت كمية النقود النحاسية الموضوعة في التداول، كلما ارتفع المستوى العام لألسعار وهو ما أُطلق عليه لاحقا بالنظرية الكمية للنقود. كما قال:" **إذا كانت النقود تدفع مقابل سلعة أو قيم الأعمال؛ فإن الأسعار في هذه الحالة تبقى ضمن مستواها الطبيعي**"، فقول المقريزي هذا يتوافق مع القاعدة الاقتصادية التي تقول: إن العلاقة بين معدل إصدار النقود ومستوى نمو الإنتاج الوطني لأي دولة علاقة طردية، و عندما لا يتم الالتزام بهذه النسبة والعلاقة ما بين المتغيرين ، فسينعكس ذلك سلبا على الأسواق، وستبدأ أسعار السلع والخدمات بالارتفاع.

مراجع المحور الثاني:

1. الطيب داودي، **مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي–الاشتراكي–والإسلامي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمّان 2010.
2. الطيب داودي، "نظرية الأسعار عند ابن خلدون"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، العدد2، 2002
3. أحمد أسعد محمود ابراهيم، "السياسة الاقتصادية في خلافة الإمام علي بن ابي طالب"، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي**، كلية الشريعة جامعة اليرموك،1997.
4. أسامة سعيد، "استقراء الأفكار النقدية عند المقريزي"، **مجلة جامعة تشرين**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد2، 2015.
5. زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي نظرة تاريخية مقارنة**،

www. kottobarabia.com

6. حمد بن عبد الرحمان، **منهاج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي**، المجلد 1، شركة العبيكان، الرياض
7. كامل صكر القيسي، **عبقرية عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الادارة المالية**، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، الامارات العربية المتحدة،2007.
8. مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
9. محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008
10. فاضل عباس الحسب، **في الفكر الاقتصادي الإسلامي**، ط2، عالم المعرفة، بيروت–1981
11. عبد الرحمان يسري احمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة4، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
12. رضا ابو حمد، **الخطوط الكبرى في الاقتصاد الاسلامي**، دار مجدلاوي، الاردن،2006
13. سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2004.